

Global Journal of Economic and Business, Vol. 2, No. 1, February 2017, pp. 1-22
ISSN E-2519-9293 , ISSN P-2519-9285
Copyright © Science Reflection, 2017
www.sciencereflection.com

The Role of Central Banks in Achieving Macroeconomic Stability "Cas of the Algerian Economy "

Boukhari Abdelhamid

(UNIV 47) , University Ghardaia Algeria
bkhamib@yahoo.com

Bouhoreira abbas

(UNIV 47) , University Ghardaia Algeria
bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

Abstract:

This article deals with analysis on the role of central banks Establishing economic stability in Algeria, through a set of indicators to analyze internal and external levels. According mainly to the economic analysis which is based on macroeconomic stability indicators, which reveals the effectiveness of monetary policy, the study concluded the monetary policy orientations is relatively efficient.

At the end this study recommended that Reconsidering economic orientations by supporting the integration between monetary and financial policy Through the creation of an investment climate, In order to give a strong impetus to the economy, Algerian strong, diversified, waterproof, independently economic rents And above all it puts the basis of the application of the main rationalization and economic governance.

Keywords:

Economic decline, financial stress, financial surplus, stability, external shock



دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي "الاقتصاد الجزائري نموذجاً"

بوخاري عبد الحميد

جامعة غرداية الجمهورية الجزائرية (UNIV 47)

bkhamib@yahoo.com

بوهريه عباس

جامعة غرداية الجمهورية الجزائرية (UNIV 47)

bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تتناول هذه الورقة تحليلاً عاماً حول دور البنوك المركزية في إرساء الاستقرار والتوازن الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل جملة من المؤشرات على الصعيد الداخلي والخارجي. وبالاعتماد على التحليل الاقتصادي المبني أساساً على مؤشرات الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي كشف عن فعالية السياسة النقدية، أفضت الدراسة إلى أن توجهات السياسة النقدية غير ناجحة نسبياً.

وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بأن يتم مراجعة توجهات السياسة الاقتصادية عن طريق دعم التكامل بين السياسة المالية والنقدية بخلق مناخ ملائم للاستثمار بمستوياته الوطني والأجنبي، من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد، والذي سيضع دون شك اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد جزائري قوي، منوع، منيع، مستقل عن قطاع الريع، والأهم من ذلك سيضع الأساس الأول لتطبيق مبدأ الرّشادة الاقتصادية في البلاد.

كلمات مفتاحية:

هبوط اقتصادي، توتر مالي، وفر مالي، استقرار، صدمة خارجية.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرين سنة المنصرمة عدة مراحل متميزة من حيث وضعية مؤشرات الجزئية والكلية -الأداء الاقتصادي بصفة عامة- فقد سجل خلال الفترة 1990-1999 حالة من الهبوط الاقتصادي الشديد أثر على مجمل مؤشرات والأبعاد الوطنية بشكل قوي حيث سجل أعلى مستويات للعجز الداخلي والخارجي. فيما عدا ذلك سمح الانطلاق القوي للاقتصاد الجزائري منذ 2001-2002 خصوصاً بتحسّن الوضعية المالية الخارجية وتراكم حجم الادخار الوطني بمستويات معتبرة حيث اتسمت بحالة من الوفرة المالي سمح لها بمقاومة الصدمة الخارجية القوية 2008-2009، وتعزيز الوضعية المالية الخارجية إلى حنب توفر درجة من الاستقرار النقدي والمالي، لم يدم هذا الأمر طويلاً لتعود عجلة الدورة الاقتصادية بالجزائر مجدداً حيث بدأت، مؤدية بها إلى حالة من التباطؤ 2015/2016 والذي أثر عليها بشكل عميق إلى حد ما... وهذا ما جعل الحكومة تستنفر كل مواردها المادية والبشرية من أجل تلافي السيناريو الذي عاشته في بداية التجربة مع نظام اقتصاد السوق.

تحلل هذه الورقة أهم التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1996-2014، مع تركيز خاص على دور السياسة النقدية بشكل مباشر أو غير مباشر على حد سواء من خلال تدخلات بنك الجزائر في إرسائها خاصة من زاوية دوره الحاسم بالوقوف بالاقتصاد الجزائري أوقات الهبوط الاقتصادي كما سجل ذلك خلال الفترة 1997-2000 في ظرف يتميز بمشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول ومحاولة ضمان استقراره في حالات الرّواج كما شهدت ذلك فترة 2010-2013، وكذا رقابة المسار التضخمي وفي الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي في الجزائر.

أهمية الورقة البحثية:

أ - تكمن أهمية الورقة البحثية في إبراز مدى الصلاحيات التي منحت للبنك المركزي للتقليل من الازمات الاقتصادية بالجزائر.



ب - إبراز الأدوات التي يستعملها البنك المركزي في مراقبته وحدود صلاحيته ومن ثم الدور الذي يقوم به من خلال مساهمته في استقرار المؤشرات الكلية.

مشكلة الورقة البحثية :

تمتعت الجزائر بفوائض مالية كبيرة وتوسّع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط طوال الفترة 2002-2013، غير أنه سرعان ما تحولت الفوائض إلى عجز وتباطؤ في التّمود الاقتصادي بجملاً نتيجة الأوضاع في سوق الطّاقة العالمية، فلا يزال انخفاض المحروقات واحتدام التّغيرات الجيوسياسية على المحيط الخارجي للجزائر قوياً نتيجة لأوضاع داخلية وخارجية عديدة، وتشير توقعات إلى أن حالة التباطؤ في الجزائر التي لا تزال تتكيف مع صدمة أسعار المحروقات ستستمر خلال أربع سنوات المقبلة لذا تسعى الجزائر ممثلة بتوجهات بنك الجزائر جاهدة في الحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة. وعليه من خلال هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي: ما مدى قدرة بنك الجزائر في إرساء الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ؟

أهداف الورقة البحثية

تهدف هذه الورقة البحثية الى عرض وتحليل لأهم التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائري خلال الفترة 1996-2014، مع تركيز خاص على دور السياسة التّقديّة بشكل مباشر أو غير مباشر على حدّ سواء من خلال تدخلات بنك الجزائر في إرسائها خاصة من زاوية دوره الحاسم بالوقوف بالاقتصاد الجزائري أوقات الهبوط الاقتصادي كما سجل ذلك خلال الفترة 1997-2000 في ظرف يتميز بمشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول ومحاوله ضمان استقراره في حالات الرّواج كما شهدت ذلك فترة 2010-2013، وكذا رقابة المسار التضخمي وفي الحفاظ على الاستقرار التقدي والاقتصادي في الجزائر.

فرضيات الورقة البحثية :

- بذلت الجزائر في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين اقتصادها وذلك من خلال هئية كافة الأوضاع والظروف المناسبة لاعطاء نوع من الاستقلالية للبنك المركزي لتشجيع الاستثمار في كافة القطاعات من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وهذا ماظهر في قانون 10/20 وما تلاه من قوانين منضمة .
- تسعى الجزائر على اعتماد سياسة اقتصادية مستدامة ومستقرة وخاصة بعد تدهور أسعار الطاقة النفطية وهذا من خلال محاولة إحداث الاستقرار على مستوى المؤشرات الكلية.
- الاهتمام بالجانب المالي من اجل توجيه الاستثمار في القطاعات المنتجة والمستدامة لاحداث التوازن العام بين جميع الاسواق المتمثلة في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمالة وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

منهج البحث: يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على الأسلوب التحليل الوصفي وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الاحصائيات ومعالجتها وتحليلها لإظهار الدور الذي يقوم به البنك المركزي ومساهماته في احداث الاستقرار الاقتصادي على مستوى المؤشرات الكلية وذلك باستخدام معامل الارتباط في التحليل الاحصائي من خلال برنامج SPSS الاصدار 30.

المبحث الاول

مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمان نمو الناتج الوطني، أي أن البنوك المركزية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي تسعى من خلال السياسة التّقديّة إلى الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار. من هذا المنطلق تسعى النظريات الاقتصادية الكلية ليس بشرح المشاكل الاقتصادية على المستوى الوطني وحسب بل تسعى فوق ذلك إلى إعطاء الحلول المناسبة والملائمة لها، مما يفرض ضرورة إعداد سياسات تحدد الأهداف الكلية للاقتصاد.¹

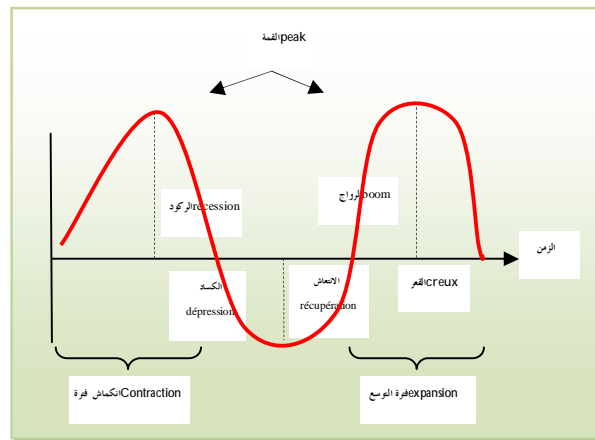
¹ - محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي - الأسس النظرية، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ص 28.



المطلب الاول : محددات الاستقرار في الاقتصاد الكلي:

تتسم الدورة الاقتصادية بمجموعة من السمات أهمها سمة الدورية ويُقصد بها أن الأزمات تتعاقب على النظام الاقتصادي في مُدَدٍ شبه منتظمة تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة ونوع الاقتصاد، وبصفة عامة فإن دورة الاقتصاد تتكوّن من أربع مراحل وهي (الرّواج، الرّكود، الكساد، والانتعاش) موضحة في الشكل أدناه.

الشكل رقم (01): مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: داود العذارى-كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية باستخدام نموذج كالدور، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 25.

أ - الاستقرار الاقتصادي الداخلي:

يتحدد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال توازن واستقرار مؤشرات مهمة عادة تكون مؤشرات النمو المثلثة في مستوى الدخل أو الناتج الإجمالي، بالإضافة إلى مؤشرات العمالة والتضخم ورصيد الميزانية.

ب - الاستقرار الاقتصادي الخارجي (ميزان المدفوعات):

يعدّ ميزان المدفوعات ملخصاً لكلّ الصّفات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصّادات والواردات تدفقات رؤوس الأموال المختلفة...، إن تسجيل العجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة استئدانة وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق فائض أو توازن فيه على الأقل.

المطلب الثاني : الإطار العام للبنوك المركزية ودورها في النشاط الاقتصادي:

أولاً: السّياسة التقديية أداة البنك المركزي في الاقتصاد:

تعتبر السّياسة التقديية إحدى أدوات السّياسة الاقتصادية، وإحدى الوسائل الهامة للبنك المركزي الذي يتخذ من المعطيات التقديية موضوعاً لتدخله بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة.



أ - أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام ببعديه الداخلي والخارجي؛ فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار، وتحقيق العمالة والتشغيل الكامل (تدنية البطالة)، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري.²

1- **العمالة الكاملة:** تعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات وبالتالي زيادة الطلب على العمالة.³

2- **استقرار المستوى العام للأسعار:** يقصد بها المحافظة على معدل التضخم منخفض ويعتبر هذا الهدف أقل وضوحاً من الهدف السابق فمعدل العمالة المنخفض يعني تشغيلاً أكثر وتخفيضاً للبطالة بينما معدل التضخم المنخفض يكون على حساب بطالة أعلى ويعني ذلك وجود اختيارات أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة، وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفضة.⁴

3 - **التوازن في ميزان المدفوعات- التوازن الخارجي:** بحيث يكون لصالح البلاد من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسة سعر الصرف.

4 - **تحقيق التنمية الاقتصادية:** تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه، توفير الشروط الملائمة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني، هذه الأهداف متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، يتضح أن لها اتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للادخار.

ب - قنوات انتقال السياسة النقدية:

حيث يمكن البنك المركزي من التأثير على التوجهات الاقتصادية، واعتماداً على السياسة النقدية يجب أن تكون آليات المنتهجة تمر عبر قنوات (قناة الإبلاغ) متمثلة أساساً في طبيعة الأدوات المعتمدة، وتختلف الأهمية النسبية لقنوات الانتقال وطرق التمويل حسب البلدان ودرجات التقدم أو طبيعة الاقتصاد فيها، يمكن إدراج هذه القنوات والأدوات فيما يلي:⁵

1 - **قناة أسعار الفائدة:** قناة سعر الفائدة هي آلية انتقال السياسة النقدية الأكثر نجاعة خاصة في البلدان المتقدمة، وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف السياسة الاقتصادية، عند حالات الرواج تعتمد البنوك المركزية إلى رفعها ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، وفي حالات التباطؤ تقوم بالآلية العكسية من أجل تحفيز الاستثمار.

2 - **قناة سعر الصرف:** قناة سعر الصرف هي آلية انتقال السياسة النقدية للتأثير على الصادرات وهي الأداة الأكثر نجاعة في القطاع الخارجي للبلدان - تجربة الصين الشعبية لدعم النمو الاقتصادي بالاعتماد على هذه الآلية-، وتُستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. عند الحالات التي تستدعي الكبح تعتمد البنوك المركزية إلى رفعه ومنه ارتفاع تكلفة التبادل وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الإنتاج المحلي مما يؤدي لاستقرار النقدي، وفي حالات التباطؤ والانكماش الداخلي تقوم بالآلية العكسية من أجل تحفيز الطلب على الإنتاج المحلي.

² - حول عبد القادر، أثمر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر - 1990 - 2006 ، جامعة سعيدة ، ص: 22 .

³ - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية- (نظرية، تحليلية، قياسية)، الطبعة الأولى، دار عبيد للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2010، ص: 21.

⁴ - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2010، ص 195.

⁵ -Banque des Règlements Internationaux-BIS, Le rôle des banques centrales dans la stabilité macroéconomique et financière, Papers n° 76, 2014, p19.



3 - قناة الائتمان: تعتمد البنوك المركزية للتأثير على المعروض التقدي من أجل إبلاغ السياسة التقديّة حيث يؤدي انخفاض العرض التقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك التجارية، ومنه ينخفض حجم الائتمان الممنوح وبالتالي يجد من الاستثمار الذي بدوره سيؤثر سلباً على درجة ومستوى التّمو الوطني، أما في حالة توجهات التوسع فإن البنوك المركزية تعتمد إلى الحالة العكسية مؤثرة على النمو بوقوع إيجابيّ.

ثانياً : أدوات السياسة التقديّة:

تمارس السياسة التقديّة تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والائتمان⁶، وتتلخص آليتها في استخدام مجموعة من الأدوات، أدوات كميّة التي تبحث عن الحد من الكتلة التقديّة التي تخلقها البنوك التجارية، وأدوات كيفية (النوعية) والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان.

1 - الأدوات الكميّة: تتضمن عدة أدوات متباينة ومتميزة فيما بينها وهي:

أ. **سعر إعادة الخصم:** هو سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيحد من حجم الائتمان ويخفّض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

ب. **السوق المفتوحة:** يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزانة وسندات الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات، وتهدف هذه الأداة للتأثير في الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقصان مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض التقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة⁷

ج. **نسبة الاحتياطي الإجباري:** هي نسبة معينة من إجمالي ودائع البنوك التجارية في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي (احتياطي السيولة).

2 - الأدوات الكميّة (النوعية): تتضمن عدة أدوات متباينة ومتميزة فيما بينها وهي:

أ. **تأطير القروض:** تقوم السلطة التقديّة بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان، غير أنّ استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول.

ب. **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** يلجأ البنك المركزي لبعض العمليات التي تخص البنوك التجارية، وبما يصبح منافساً للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية عندما تكون أدوات السياسة التقديّة غير فعّالة.

ج. **أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:** فيه يُصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها، ويحقّق هذا الأسلوب نجاحات في الدول النامية حين تفشل بقية الأدوات المتاحة لدى البنك المركزي⁸.

3 - إسهامات البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاولة الحفاظ على التوازن الاقتصادي، لذا تعدّ نجاعة السياسة التقديّة أمراً مهماً من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية.

⁶ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 241.

⁷ - حسين كامل فهمي، السياسة التقديّة التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، دون طبعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006، ص 15.

⁸ - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 34.



4 - البنوك المركزية والتوازن الداخلي:

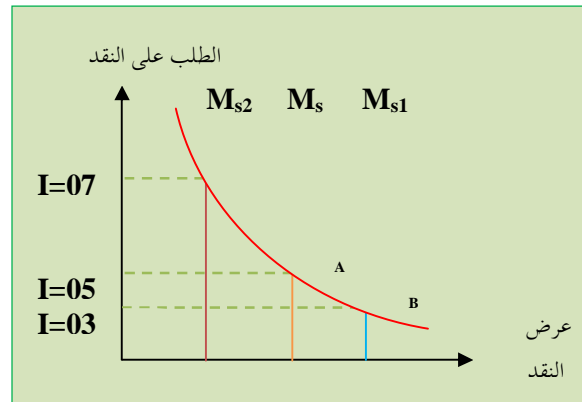
إن التحدّي المتمثل في تحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي والحفاظ عليه يعتمد إلى حدّ ما على قوة ونجاعة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي، الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً يرتبط على نحو وثيق بتوجهات السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية ودورها في التأثير على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

5 - البنك المركزي واستقرار الأسعار:

يتحقق التوازن النقدي بتساوي كل من العرض والطلب على النقود في سوق النقود التي يتم فيها تبادل الأدوات الائتمانية والأصول المالية قصيرة الأجل، ويتجلى دور البنك المركزي في تحقيق التوازن من خلال قيامه وظيفته الأساسية (إصدار النقود) ومراقبة الائتمان، من خلال قناة سعر الفائدة، إذ أن أي هبوط اقتصادي لا بد وأن يقوم البنك المركزي بتبني سياسة توسعية، وأن أي توسع اقتصادي مبالغ عليه أيضاً تبني سياسة انكماشية وذلك باستخدام⁹ القنوات التالية:

أ - السوق المفتوحة: في حالة الركود الاقتصادي وبهدف تنشيط الوحدات الاقتصادية يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فتزداد الاحتياطات النقدية لدى البنوك وتتوسع في حجم الائتمان وهذا سيعمل على انخفاض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق على المشاريع، إذ يمثل (M_s) عرض النقود الذي يتحدد من البنك المركزي ولا يخضع لأسعار الفائدة، بينما (M_d) يمثل الطلب على النقد من الوحدات الاقتصادية الأخرى ويرتبط عكسياً مع معدلات الفائدة.

الشكل رقم(02): أثر عمليات السوق المفتوحة على النقد وتحقيق التوازن



المصدر: من إعداد الباحثين .

يتحدد التوازن في الشكل أعلاه في النقطة A عند سعر الفائدة 15، ومن خلال رغبة البنك المركزي في زيادة العروض النقدية وبالعلامة المشار إليها فترتفع أسعار السندات وتنخفض أسعار الفائدة، وأن زيادة العرض النقدي من M_s1 إلى M_s تؤدي لوجود فائض لدى الوحدات الاقتصادية فيرغبون بتخفيضها عن طريق زيادة الطلب على الأوراق المالية وبالتالي ترتفع أسعارها وتنخفض أسعار الفائدة لتصل إلى القيمة 13 وهو القيمة التي تحقق التوازن والاستقرار في السوق النقدية. أما في حالة يكون الاقتصاد في حالة توسع فإن البنك المركزي ينتهج سياسة انكماشية عن طريق الآلية العكسية فيقوم ببيع الأوراق المالية (تصدر الإشارة بأنه عندما يبيع البنك المركزي الأوراق المالية فإن شرائها من قبل البنوك والمؤسسات المالية يكون جبراً وليس اختيارياً) لامتصاص كمية من الأرصدة النقدية التي يرى أنها مناسبة وينتج عن ذلك انخفاض لعرض النقود وحدوث فائض في

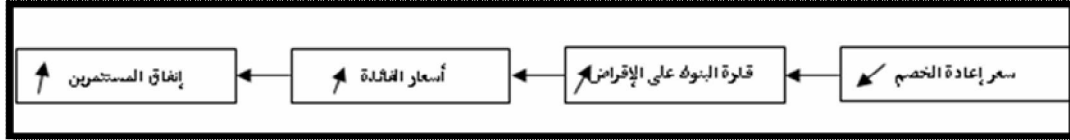
⁹ - سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي - مع إشارة لحالة العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة - العراق، 2009، ص96.



الطلب على النقد، هذا يجعل الوحدات الاقتصادية يقبلون على بيع السندات أو الاقتراض أو السحب من الادخار لإعادة الأرصدة التقديدية لديهم إلى المستوى المطلوب، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الذي يعني كلفة الاحتفاظ بالنقد وهذا سيؤدي لإعادة توازن والاستقرار في السوق التقديدي.¹⁰

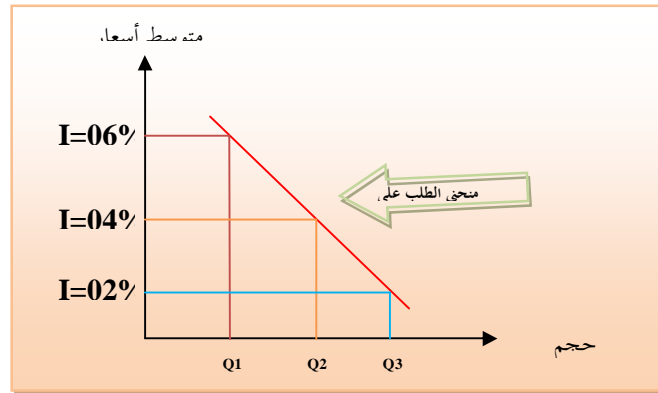
ب - **سعر إعادة الخصم:** هي واحدة من آلية انتقال السياسة التقديدية ذات أهمية كبيرة خاصة في البلدان الأكثر تقدماً نسبياً، وتغيير في مستوياتها قد يؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة المحلية، ولكن قد يتأخر ودون انتقال كامل، وإلى وجود سياسة احتكار القلة في كثير من النظم المصرفية، وهذا يجد من المنافسة وبالتالي مدى استجابة سعر السوق إلى تغيير سعر الفائدة. ويرجع هذا جزئياً إلى تركيز السوق، فضلاً عن ارتفاع المخاطر.¹¹

ففي حالة الركود الاقتصادي ويهدف تنشيط الوحدات الاقتصادية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم، بما أنه تكلفه اقتراض البنوك منه فتزداد قدرة البنوك على الإقراض وتتوسع في حجم الائتمان وهذا سيعمل على انخفاض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق على المشاريع وهذا ما يظهر فيما يلي :



أما في حالة يكون الاقتصاد في حالة توسع فإن البنك المركزي ينتهج سياسة انكماشية عن طريق الآلية العكسية فيقوم برفع معدلات الخصم لكبح قدرة البنوك التوسعية فيؤثر على الإقراض وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الذي يعني كلفة الاحتفاظ بالنقد وينتج عن ذلك انخفاض لعرض النقود وحدوث فائض في الطلب على النقد، وبالتالي توازن واستقرار في السوق التقديدي.¹²

الشكل رقم(03): أثر عمليات سعر إعادة الخصم على الاستقرار التقديدي وتحقيق التوازن



المصدر: إعداد الباحثين .

فإذا كان هناك تضخم في الاقتصاد فإن البنك المركزي يعتمد إلى رفع كلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية وهي بدوره تحمله لباقي الوحدات الاقتصادية من خلال رفعه من 04% إلى 06% وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المقدم من Q2 إلى Q1، ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي بسياسة توسعية.

ج - نسبة الاحتياطي الإلزامي: تعمل آلية الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي بنفس فلسفة أسعار إعادة الخصم .

المطلب الثالث : البنك المركزي واستقرار العرض والطلب الكلي:

يتحكم البنك المركزي في حجم النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق الأدوات التقليدية الآتية الذكر، فإذا قام برفع حجم النقود المعروضة فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي Ad_0 إلى الأعلى Ad_1 ، عند نفس مستوى الأسعار يرتفع مستوى توازن الدخل والإنفاق.

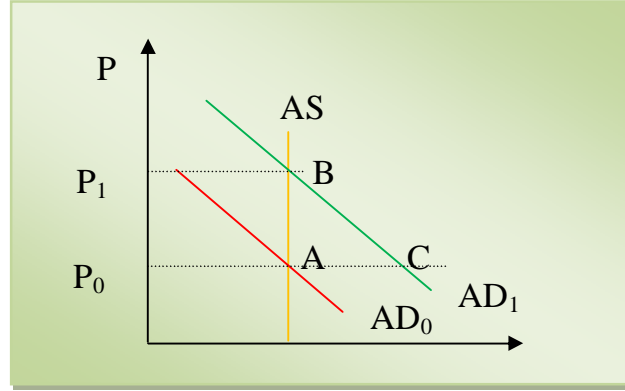
¹⁰ - سندس حميد موسى، المرجع السابق، ص96.

¹¹ - Banque des Règlements Internationaux-BIS, Op-Cite, p19

¹² - <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FR.INR.RINR.html>



الشكل رقم(04): أثر توجهات البنك المركزي على العرض والطلب الكلي



المصدر: محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي العميق، جامعة الجزائر، ص 21.

نفرض أن الوضع التوازن ي كان عند (A) حيث يتقاطع منحني الطلب الكلي AD_0 مع منحني العرض الكلي AS ويتحقق ذلك على مستوى التوظيف الكامل وحيث مستوى الأسعار السائد هو P_0 ، نفرض أن البنك المركزي قام بسياسة توسعية أدت إلى زيادة الرصيد التقدي لعرض النقود، ينتقل بذلك (AD_0) إلى (AD_1) والزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات عن طريق الزيادة في توظيف عمال جدد بأجور مرتفعة وتزداد بالتالي التكاليف، وبهذا يرتفع المستوى العام للأسعار ليصل إلى (B) ويخفص بالتالي الرصيد الحقيقي لعرض النقود إلى المستوى الذي كان عليه أصلاً.

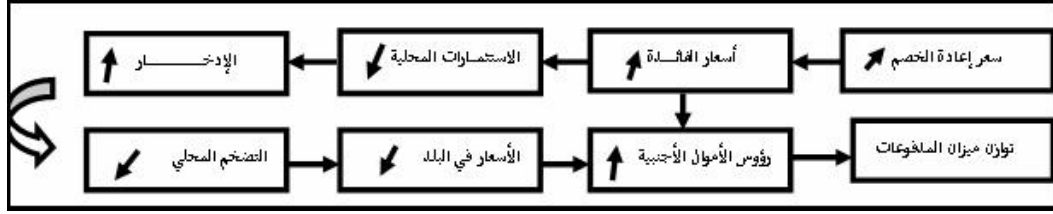
1 - البنوك المركزية والاستقرار الخارجي:

إن التحدي المتمثل في تحقيق الاستقرار والتوازن الخارجي والحفاظ عليه يعتمد إلى حد ما على قوة ونجاعة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي، الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً يرتبط على نحو وثيق بتوجهات السياسة النقدية ودورها في التأثير على مؤشرات الاستقرار في القطاع الخارجي.

2 - البنك المركزي وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

عند حصول فائض في ميزان المدفوعات يتجمع لدى البنك المركزي فائض من العملات الأجنبية تستعمل لاحقاً في حالة العجز، فالعجز بشكل مستمر سوف يؤدي إلى استنزاف الموارد النقدية الأجنبية، لذلك يجب تحديد أساس مشكلة العجز فيما أن تكون بسبب الواردات المتزايدة أو الصادرات المتناقصة، وبالتالي يعمد البنك المركزي إلى السياسة المناسبة بعد تحديد المشكل...، هذا ويعد التضخم المحلي من أهم الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات إذ يؤدي الارتفاع في مستوى أسعار السلع المحلية إلى تحويل الطلب المحلي نحو سلع بديلة مستوردة أرخص نسبياً من المحلية فضلاً عن الصادرات ذلك البلد تصبح أعلى نسبياً مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للبلد، وتحويل الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة وهذا يعني أن تفتشي التضخم في الاقتصاد المحلي يؤدي إلى تشجيع الاستيراد ويعيق الصادرات، لذلك وجب على البنك المركزي اتخاذ سياسة كفيلة لإزالة العجز في ميزان المدفوعات. يمكن الاستعانة بأحدى الأدوات ومنها :

- رفع سعر إعادة الخصم: كأداة لإعادة التوازن فينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة وتنخفض الاستثمارات وبالتالي سوف يشجع الادخار بدل الاستهلاك ومنه ينخفض الإنفاق الكلي والتقليل من التضخم، أي أن الأسعار ستميل إلى الانخفاض وهذا الإجراء يعمل على تشجيع الصادرات وكذلك يقلل الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وبما أن سعر الفائدة مرتفع سيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتضيفها في البنوك المحلية وينتج عن ذلك تقليل العجز في ميزان المدفوعات (الاستقرار الخارجي)، المسار التالي يوضح أثر قناة إعادة الخصم على توازن ميزان المدفوعات ويتضح ذلك فيما يلي :



المبحث الثاني

التطور الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات الاستقرار:

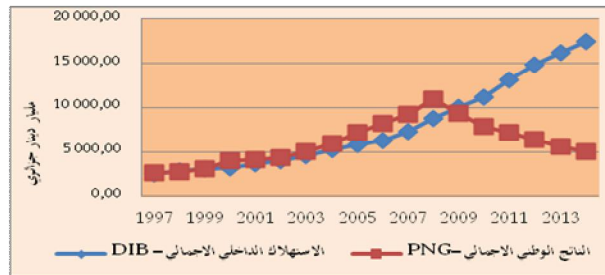
المطلب الاول : واقع الاقتصاد الجزائري:

بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي الذي شهده عشرية التسعينات من القرن الماضي، استأنف النشاط الاقتصادي في الجزائر النمو في غضون 14 سنة الأخيرة بفضل برامج الإنعاش وفي ظرف يتميز بتخفيف معتبر لحدة أزمة الدين السيادي، جنباً إلى ارتفاع أهم الموارد التمويلية للجزائر التي تتمثل في المحروقات وبالرغم من أن هذا الانتعاش كان متذبذباً إلا أنه على وتيرة سمحت للجزائر بمواجهة أثر الصدمة الخارجية القوية 2009-2008. بالاعتماد على التحليل أدناه سنحاول أن نعطي صورة مختصرة للتطورات الاقتصادية في الجزائر منذ عَزَّ الأزمة 1995-1996 فمرحلة التعافي والاستئناف سنة 2002 لتبلغ ذروة الانتعاش 2008-2012، ثم مرحلة التقهقر والهبوط الكبير الذي شهدته خلال 2014/2015.

1 - الناتج والاستهلاك الوطني:

يعتبر النمو السنوي للناتج الإجمالي والاستهلاك الإجمالي مقياساً هاماً لتحديد وتيرة الاقتصاد لأي بلد وتحديد أدائه وبالنسبة لمؤشر الناتج الإجمالي فقد شهد تذبذباً في الجزائر نتيجة عدة عوامل والتحليل الاقتصادي أدناه يوجز أهم ملاحظات حول وضع هذا الأخير بالإضافة لمستوى الاستهلاك الكلي في البلاد، فالانطلاقة القوية للاقتصاد الجزائري مطلع الألفية الجديدة سمحت للجزائر بأن تضع نفسها ضمن قليل الدول النامية التي استطاعت التحكم في مديونيتها وتحسين مجمل عناصر التوجهات الاقتصادية على الأقل خلال فترة معينة اتسمت بتحسين للوضعية الخارجية.

الشكل رقم (05): الناتج & الاستهلاك الوطني الإجمالي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie. Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie. Rapport 1997-2014.

بالفعل كان استئناف النمو في PNG و DIB (الاستهلاك الوطني الإجمالي) مطلع الألفية الثانية بوتيرة متزايدة والتي تجلت في عام 2002 فبعدما كانت مستوياهما تقدر بـ 2500-2800 مليار دينار ارتفع إلى 4 000 مليار دولار بواقع 60% هذا بالنسبة للناتج الوطني، وقد ظل الاستهلاك الوطني متنامياً أيضاً بنفس النسق تقريباً خلال هذه السنوات. في عام 2004 بفضل تسارع قوية إلى الأداء الجيد لصادرات المحروقات (الكمية والسعر)، مدفوعاً بالتوسع في الاستثمار العام إلى ارتفاع منحنى ومعدلات الناتج الإجمالي إلى 5890,5 مليار دينار جزائري أي تطور بواقع 18% عن سنة 2003، بينما كانت إجمالي الاستهلاك 5 264 مليار دينار مقابل 4501,4 مليار دينار أي بواقع 16%. و تواصل النمو في

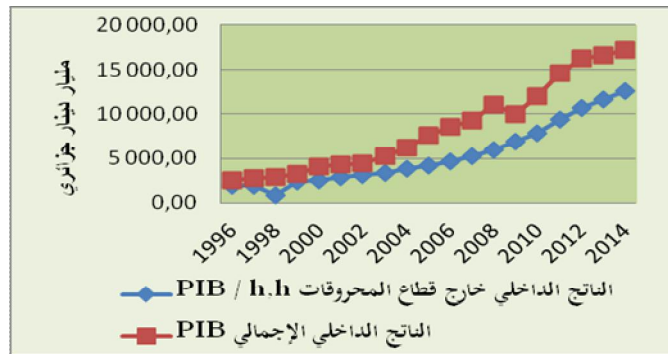


DIB و PNG باضطراد ليبلغ الناتج أعلى مداه سنة 2008 بواقع 10909,6 مليار دينار نتيجة ارتفاع سعر البرميل من النفط 9,9\$ مقابل 54\$ سنة 2005.

تشير أهم مؤشرات الاقتصاد إلى أن النمو في وتيرة متواضعة جدا بغض النظر عن الركود في العالم نتيجة للأزمة المالية 2008-2009 حيث تدهور مستوى الناتج الوطني بدءا من 2009 هذه السنة تمثل نقطة الانعطاف بالنسبة لكل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دونما أي استثناء، التي سجلت تدهور بواقع (-15%) عن سنة 2008، ونسبة 17% سنة 2010، في حين يستمر منحى الناتج الوطني في التدهور نتيجة تدهور عائدات النفط منذ 2009 حتى نهاية فترة الدراسة. وفي سنة 2012 المدفوعة بزيادة الطلب الكلي قدر النمو الحقيقي السنوي لإجمالي الناتج الوطني ما نسبته 14% سالبا، مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الديموغرافي المقدر بـ 2.16% في سنة 2012 على الرغم من تراجع وتيرة النمو في الاستهلاك النهائي، عرفت وتيرة إجمالي الإنفاق المحلي زيادة معتبرة بعد انخفاضها لسنتين متتاليتين من 12.6% سنة 2009 إلى 5.2% في سنة 2010، وإلى 6.2% بسبب تباطؤ الاستثمارات في سنة 2011.

عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي 16176 مليار دينار وانخفاض إنتاج المحروقات، قُدّر إجمالي الناتج الوطني بـ 5539 مليار دينار مقابل 6336 مليار في 2012 مسجلا تدهورا بنسبة 13%. بينما الاستهلاك الوطني بلغ 16176,2 مليار دينار مسجلا ارتفاعا 24% عن سنة 2011. بالنسبة لسنة 2014 تميزت بمواصلة تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي، وإن كان بوتيرة معتدلة في البلدان المتقدمة بينما في الجزائر توالى التناقص بين المؤشرات الكلية فنسبة للناتج الإجمالي بلغ 4968,1 مليار دينار مسجلا تدهورا بنسبة 11% عن سنة 2013. تعود نسبة تدهور مؤشر الناتج الوطني خلال الفترة 2009 - 2014 أساسا إلى تدهور صافي دخل العوائد الوطنية الصافية وإلى تدهور أصول المحروقات.

الشكل رقم (06): الناتج الداخلي الإجمالي داخل & خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque D'Algérie. Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie. Rapport 1997-2014.

بالنسبة لمؤشر PIB بلغ مجمله 2780 مليار دينار سنة 1997 ارتفع إلى 2830 مليار مقابل تدهور عائدات المحروقات PIB خارج المحروقات التي كانت 1941.20 مليار ثم لتتخفف إلى 865 مليار سنة 1998 وهذا بسبب تدهور أسعار البرميل من النفط من 19.5\$ للبرميل الواحد سنة 1997 لتبلغ قيمة متدنية 12.90\$ سنة 1998، وبعد فترة من النمو الإيجابي والذي لم يستمر تقديرات التغيرات في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2002 سجلت نموا بنسبة 04% يشير إلى انعكاس الاتجاه نحو معدلات نمو أعلى، لا تزال غير كافية فيما يتعلق بالعمالة ولكن أكثر استدامة والتي تسيطر على نحو أفضل مما كانت عليه في الماضي.

في عام 2002 وللسنة الثالثة على التوالي، الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع الزراعة والقطاعات غير النفطية تتقدم بمعدل زيادة 5.7% في ويأتي هذا الأداء في جزء كبير منه إلى الديناميكية للبناء والأشغال العامة لقطاع BTP والخدمات. حيث شهدت القيمة المضافة للبناء أقوى نمو 08% لمدة 06 سنوات. ويعزى هذا التوسع بدعم النفقات كبيرة من المعدات العامة في إطار النفقات المتعلقة التوسع المالي، على وجه الخصوص، من



برامج الإسكان والطرق والهيدروليكية. ويدعم هذا النمو قطاع قوي من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل توافر مواد البناء والاسمنت والحديد والصلب.¹³

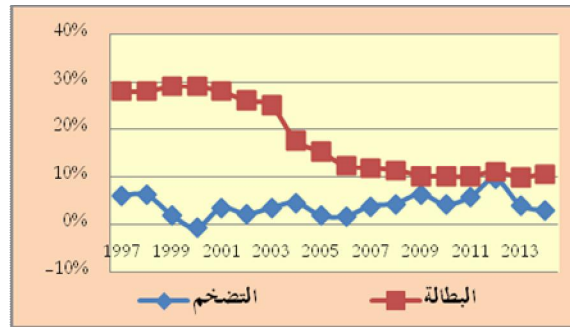
كان النمو في الناتج خارج المحروقات بوتيرة محتشمة حتى سنة 2004، بينما الناتج المحلي الإجمالي انتعش سنة 2003 الذي سجل 5264 مليار دينار مقابل 3391 مليار للناتج الحقيقي. في عام 2004 تميز الاقتصاد العالمي بزخم النمو الذي بدأ من منتصف سنة 2003 حيث بلغت معدلات النمو 5.1% وهي أعلى معدلات منذ 30 سنة، وهذا النمو يستند في المقام الأول على سياسة الاقتصاد الكلي التوسعية في أجزاء كثيرة من العالم، وتحسين الربحية التي، نظرا للظروف تمويل المناسب وتحفيز الاستثمارات.

إن الأزمات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة 2001-2008 سمحت للاقتصاد الوطني أن يبقى ديناميكيا حتى في عجز الصدمة الخارجية الكبيرة شهدا على ذلك مؤشر PIB خارج المحروقات والذي ساهم فيه التوسع القوي لاستثمار الناتج عن حجم القروض الموجهة للاقتصاد، المعزز بظروف مالية أكثر ملاءمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات، في إنعاش الإنتاج وفي ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات سنة 2014 سجل الناتج المحلي الحقيقي وذلك بفضل التوسع في الطلب الكلي بالإضافة إلى الأداء الجيد للقطاعين وهي البناء والخدمات في السوق¹⁴، بواقع 12547 مليار دينار مقابل 11675 مليار في سنة 2013، إضافة إلى ذلك تم تسجيل ناتج إجمالي 17205 مليار مقابل 16643 مليار في 2013. إلا أن مجمل المؤشرات الكلية كانت في وضع حرج، التحليل ادناه سيحاول الايفاء بمجمل توجهات هذه المؤشرات.

2 - البطالة والتضخم:

حسب نظرية فيلبس توجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم والبطالة، لكن مع بداية السبعينات بدأت العلاقة السابقة تأخذ اتجاه آخر، حيث أصبحت هذه العلاقة طردية وهذا ما أطلق عليه بالركود التضخمي (Stagflation)، في الجزائر ومن خلال الشكل أدناه يمكننا تقديم تحليل اقتصادي من خلال تقسيمه إلى 03 فترات.

الشكل رقم (07): منحى فيلبس في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie، Op-Cite.
- Office National des Statistiques -ONS <http://www.ons.dz/>. 2016/11

الفترة الأولى: التدهور 1997-2001: تميزت بأعلى معدلات في التضخم والبطالة في الجزائر المستقلة (تستثنى سنة 1995-1996 بما يخص التضخم 22%) فقد سجلت هذه السنتين معدل 06% بالنسبة للتضخم والذي لا تزال الجزائر تعاني من سياسة ضيق العملة في برنامج الدين الثاني مع صندوق النقد الدولي آنذاك، تقابله نسبة بطالة الأعلى والتي مثلت 28% نتيجة برامج إعادة الهيكلة التي قامت بها الجزائر انصياعا لذات البرنامج من الصندوق الدولي. ونذكر أيضا أن التضخم ناتج عن ارتفاع الأسعار خارج قطاع المحروقات. وبالنسبة للسنوات 1999-2000 تميزت بمستويات ملائمة للتضخم في البلاد حتى بلغ نسبة 01-، وهي حالة الانكماش المسجلة سنة 2000، نتيجة الاستقرار النسبي لأسعار المستهلك لمزيد عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الإمدادات المحلية والواردات والاستقرار النسبي للأسعار.

¹³ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والتقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 07.

¹⁴ - Banque Da Algérie، Op-Cite، Rapport 2014، P 21.



الفترة الثانية: التعافي 2002-2008: يلاحظ أن التضخم في هذه الفترة كان مقبول عموما عند هامش 3-4% بينما البطالة كانت متحكم فيها وما نلاحظه من تحسن في المؤشر حيث تواصلت في الانخفاض بواقع 03% سنويا.

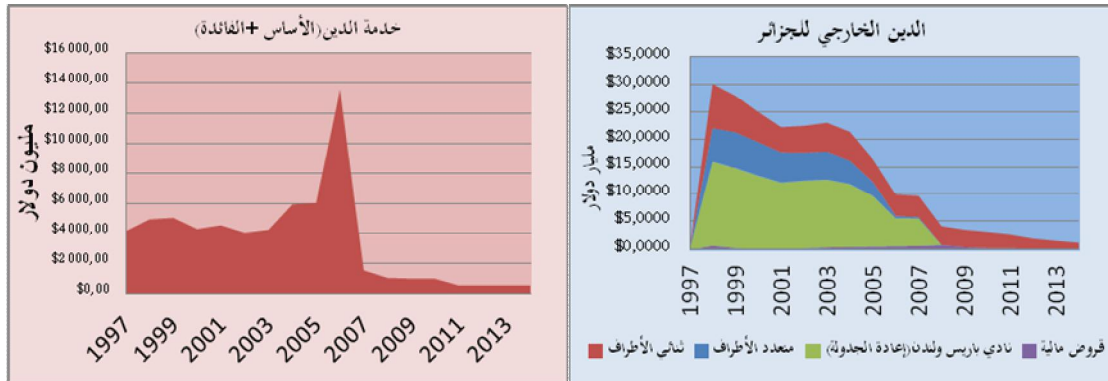
الفترة الثالثة: الاستقرار النسبي 2009-2014: في سنة 2009 كما أشرنا سابقا بأنها سنة استثنائية استقر مؤشر البطالة عند 10% بينما ارتفع التضخم إلى 06% أي بواقع 02% عن السنوات السابقة، إلا أنه عموما تميزت هذه المرحلة بالاستقرار الملحوظ في كلا المؤشرين بالرغم من أن التضخم بدأ أنه تحسن نوعا ما في السنتين الأخيرتين من الدراسة .

بالرغم من ان يجمل هذا التحليل المنطلق من إفصاحات بنك الجزائر للمؤشرات هذه توجي بأن الجزائر تتحكم إلى حد ما في متغيرات إلا أن الواقع يرى بأن تكون أحسن بكثير من هذا الرّم نتيجة الإمكانيات الهائلة التي تجوزها الجزائر سواء المادية أو حتى المورد البشري ذو الطاقة والكفاءة العالية..

3 - المديونية الخارجية:

كانت أزمة الديون الخارجية للجزائر وللدول النامية -ولا تزال- تمثل إحدى التحديات التي تواجه الدول الدائنة والمدينة على السواء، ومع ترايد الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص صعوبة في الاستمرار في خدمة ديونها حيث انه في بعض الأحيان تتجاوز التزاماتها قدرتها على السداد، فقد أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيلة الجزائر من النقد الأجنبي مما الحق الضرر بشكل رئيس ببرنامج الانعاش كما أدت الزيادة في الديون الخارجية إلى تدهور موازين المدفوعات بشكل عام .

الشكل رقم (08): الدين الخارجي للجزائر & خدمة الدين (الفائدة + الأساس)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie، Banque Da Algérie، Op-Cite.

نسلط الضوء على الأهمية النسبية وزيادة إعادة جدولة القروض (نادي باريس و نادي لندن)⁽¹⁾ منذ عام 1996، فقد سجل الدين الخارجي المستحق اتجاهها نزوليا منذ عام 1997، بعد أن بلغ ذروته 33 مليار \$ في عام 1996، ثم 15 مليار في 1997، وحتى وصلت إلى مستوى في نهاية عام 2006 أقل بكثير من 1997.

في سنة 1997 بلغت قيمة الديون 30 مليار دولار وهو في أعلى مدى لها كما سبق الإشارة لذلك، فبالنسبة للقروض الثنائية كانت قيمتها 8.097 مليار دولار وما يزيد بقليل أما القروض المتعددة الأطراف 6.0 مليار دولار بينما سجلت خدمة الدين لوحده (الأساس + الفائدة) ما مجمله 4.1 مليار دولار بالنسبة للديون التي سبق إعادة جدولتها في 1996، بالنسبة للديون مع نادي باريس ولندن، بلغت مجملا 15.226 مليار دولار بحلول سنة 1998 أما خدمة الديون ارتفعت قيمة لتصل أعلى مداها 05 مليار دولار أي بقيمة تساوي قروض أو أضعاف القروض مجد ذاقا.

في سنة 2002، سجلت القروض متعددة الأطراف 5.010 مليار تقابلها قروض مجدولة بواقع 12.880 مليار وبالرغم من تحسن هذه الأخيرة عن سنة 1998، إلا أنها لاتزال مرتفعة جدا. أما في 2006 وبالرغم من الوفر المالي الناتج عن برامج التنمية والانعاش فقد أفضت لتحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية حتى المديونية الخارجية بالرغم من أن خدمة الدين بلغت أعلى مدى لها في تاريخ الجزائر المستقلة 13.500 مليار دولار،

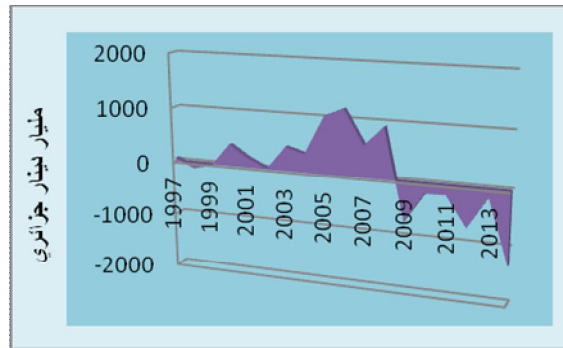


إلا أن الجزائر تخلصت من جزء كبير من ديونها فالثنائية تقريبا بلغت 0.4 مليار والديون المجدولة بواقع 05 مليار دولار، بعدما كانت في 9.111 مليار في السنة التي سبقتها. وبحلول سنة 2011، بلغت خدمة الدين 5.00 مليار وهو تحسن ملحوظ في حين بلغت الديون الأخرى المتعددة الأطراف 0.01 مليار دولار، أما الديون المجدولة فقد اهتمت تماماً. وعليه تمتعت المديونية الخارجية بالاستقرار النسبي بقية سنوات الدراسة.

4 - التوازن الداخلي - لإرساء الاستقرار الداخلي:

إن الهدف من سياسة الاستقرار الاقتصادي هو استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال ترشيد الطلب المحلي وتقييد عجز الموازنة العامة باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات وكذلك إتباع سياسة سعر الصرف، تهدف إلى جانب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات. ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في سياسة الموازنة تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز ورفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، فقد عرفت الجزائر فترات تميزت بموازنة الدولة فيها برصيدها السالب وذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة وأن الإيرادات تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية وهذا ما جعلها تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي¹⁵

الشكل رقم (09): رصيد الموازنة العامة للدولة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie, Banque Da Algérie, Op-Cite.

بلغ رصيد الموازنة العامة في سنة 1997 فائضاً بـ 66.1 مليار دينار، بإجمالي إيرادات 926.6 مليار حيث تمثل 64% منها عائدات قطاع محروقات. بينما الجزء الباقي هو من خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة للنفقات فقد بلغت 845 مليار دينار، وبحلول 1998-1999 سجلت الموازنة عجزاً بـ 108.2-16.5 مليار دينار على التوالي ويرجع السبب أساساً في تدهور عائدات الجزائر من المحروقات حيث سجلت 9774-11904 مليار دولار على التوالي بعدما كانت سنة 1997 بقيمة 13181 مليار دولار هذا من ناحية...، من ناحية أخرى تنامي نفقات الدولة بواقع 13% بين نفس الفترة في حين الإيرادات سجلت تدهوراً بواقع 02%.

وقد سجلت الميزانية في سنة 2000 فائضاً يزيد عن 398 مليار دينار مثلت مساهمة عائدات المحروقات فيه أكثر من 76% (حيث بلغ سعر البرميل من النفط \$28) تقابله نفقات بقيمة 1178.1 مليار دينار سجلت النسبي الأكبر فيها نفقات جارية تخص المستخدمين والتحويلات الجارية. لم يستمر الوضع طويلاً (الفائض)، حتى تدهور سنة 2001-2002 حيث سجل فائضاً بـ 171-10 مليار دينار على التوالي، وبالرغم من أنه كان موجبا إلا أن مستوى تدهوره يوحى بحجم التباين في مستوي الموازنة فقد تميزت سنة 2001 بنمو ملحوظ في النفقات بواقع 12% بينما الإيرادات نمت بواقع 9.85% فقط.

¹⁵ - بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات - دراسة حالة الجزائر، جامعة وهران - الجزائر،



أما في سنة 2003-2004 فقد شهدت تطور ملحوظ في فائض الموازنة حيث أدى نمو عائد المحروقات والذي يعود أساسا في ارتفاع سعر الريميل من النفط (29 -38\$) على التوالي، هذا كان له الأثر الأكبر على رصيد الموازنة مسجلا فائضا بقيمة 436 مليار دينار سنة 2004 وساهمت فيه عائدات المحروقات 70% من إجمالي الإيرادات و28% منها لصندوق ضبط الإيرادات، في حين النفقات العامة مثلت 66% منها نفقات جارية للمستخدمين وتجهيزات وما نسبته 33% نفقات رأس مالية. أما سنة 2006 فقد شهدت هذه وفرا ماليا عاليا بفضل ارتفاع صادرات البلاد من المحروقات وخارج المحروقات، حيث نمت الإيرادات بواقع 63% عن سنة 2004، بينما النفقات نمت بـ 29%.

وفي سنة 2007-2008 سجل رصيد الميزانية فائضا بقيمة 935-579 مليار دينار على التوالي ونلاحظ أنه قد تدهور بواقع 78% عن سنة 2006 والذي يعود في الأساس إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بالرغم من ارتفاع عائدات المحروقات حيث بلغت 77194 مليار دينار سنة 2008 حيث سجل سعر الريميل الواحد (99.9\$) حيث نمت النفقات سنة 2007 بواقع 12% بينما إيرادات الدولة تحققت نموا بواقع 13%، أما في سنة 2008 ارتفعت النفقات بواقع 13%...، توصلت سلسلة تدهور الميزانية العامة للدولة لتبلغ ذروتها سنة 2009، هذه السنة التي كما سبق الإشارة لذلك تعتبر نقطة انعطاف في مسيرة الاقتصاد الجزائري الذي شهد انطلاقة قوية في 2002، فقد سجلت هذه السنة عجزا بقيمة (713- مليار دينار) أول عجز منذ سنة 1997، وقد يعود أساسا بالإضافة إلى تدهور عائدات قطاع المحروقات الذي تأثر بشكل مباشر بالصدمة الخارجية القوية التي مست القطاع المالي العالمي التي بلغت ذروتها سنة 2009، فقد تراحت عائدات المحروقات في الجزائر بواقع 57.53-%. استمر هذا العجز وان كان ب اتجاه متناقض ليلعب ما قيمته (143- مليار دينار) في 2013، وبالرغم من أن أسعار المحروقات كانت أعلى بكثير من ما كانت عليه سنة 2008 إلا أن نمو النفقات العامة كان له الأثر الأكبر على رصيد الموازنة.

أما ميزانية الدولة في سنة 2014 سجلت عجزاً بقيمة 1323.6- مليار دينار، ويعود ذلك أساسا إلى تدهور عائد قطاع المحروقات الذي يمثل ما يزيد عن 75% من إيرادات الدولة، هذا الجزء الكبير أثر على الموازنة بتدهور ما نسبته 82% عن سنة 2012. وقد سبق الإشارة إلى أن سنة 2009 تمثل نقطة انعطاف بالنسبة للاقتصاد الجزائري والعالمي على حد سواء بالرغم من ان الجزائر لم تتأثر مباشرة بالصدمة الخارجية القوية 2008-2009 إلا أن ذلك كان له الأثر على المعاملات مع القطاع الخارجي والذي يظهر أساسا في رصيد ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

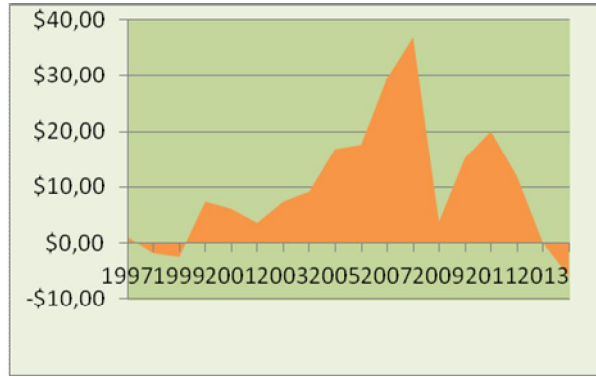
وقد شهد الاقتصاد الجزائري في 2001-2002 انطلاقة قوية مدعومة بعوامل عديدة كبرامج الإنعاش الذي أرادت الجزائر أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وقامت بدعم الإنعاش الاقتصادي على فترة 2001 - 2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل بالرغم من هذا، فقد شهدت تذبذبات بعد الصدمة الخارجية 2009 والذي أثرت بشكل غير مباشر على أداء مؤشرات التوازن الداخلي والمعبر عنه في هذه الدراسة بمستويات الناتج الحقيقي مدعوما بمؤشرات هامة في الاقتصاد الكلي كمستوى الناتج الوطني الإجمالي PNG والناتج الداخلي الإجمالي PIB وأسعار الاستهلاك، والموازنة العامة للدولة... الخ، بالإضافة إلى مستويات البطالة والتضخم المعبر عنها بمنحنى فيليبس في الجزائر، كل هذا من اجل إعطاء صورة عن وضع التوازن الداخلي ومستوى أداء الاقتصاد الجزائري. من جهة أخرى التحليل أدناه يقوم بإعطاء صورة عن مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري معبرا عنه بتوازن ميزان المدفوعات وتوازن الصرف للدينار الجزائري خلال نفس الفترة 1997-2014.

المطلب الثاني : التوازن الخارجي -لإرساء الاستقرار الخارجي وهذا ما يظهر من خلال :

1 - ميزان المدفوعات: يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية، وله أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي ويمكننا من تحديد المركز المالي للبلد، التحليل أدناه يحاول تحليل وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة المسح 1996-2014، ونشير بأن الوحدة المعتمدة هي مليار دولار نظرا لأن مصدر المعتمد يعتمد هذا (تقرير بنك الجزائر).



الشكل رقم (10): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري - مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie, Bulletin Statistique De La Banque Algeria 1995-2014.

من الشكل أعلاه يتضح أن ميزان المدفوعات عانى من تدهور في سنوات 1997-2000، حيث سجل أدنى مستوى سنة 1997 بواقع 1.16 مليار دولار، ثم تأزم بشكل أكبر ليسجل عجزاً بقيمة 1.74 - مليار دولار سنة 1998 نتيجة تراجع أسعار المحروقات ثم عجزاً آخر سنة 1999 بواقع 2.38 - مليار دولار. بالرغم من أنه شهد تحسناً تدريجياً مطلع الألفية 7.50 مليار دولار كفائض وتعزز خلال 2001 وهذا التحسن يرجع أساساً إلى عائدات المحروقات، ومع ذلك فقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة نسبية إلى حد كبير بسبب الاستثمارات في قطاع النفط والغاز وقطاع الاتصالات.

سنة 2003، هذه السنة التي تميزت بقوة المركز المالي الخارجي بعد التحسن فقد بلغ فائضاً في موازين الخارجية 7.47 مليار دولار لميزان المدفوعات بقيمة 11.14 مليار دولار بالنسبة للميزان التجاري. وهذا بفضل تحسن صادرات البلد داخل وخارج المحروقات، وقد استمر التحسن في رصيد ميزان المدفوعات طيلة 05 سنوات المقبلة نتيجة الوفرة الاقتصادي والذي يعود أساساً إلى تحسن صادرات البلاد سواء داخل أو خارج المحروقات، بالإضافة لعنصر مهم وهو التخلص من المديونية الخارجية.

سنة 2008 تميزت بتسجيل أداء تاريخي جاء بعد عشرة سنوات من نهاية فترة التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة 1994-1998، بصفتها ركناً في مجال العودة "إلى التوازن المالي الكلي، فقد تمت استعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 وذلك للمرة الأولى بعد الصدمة الخارجية العنيفة سنة 1986. إن التعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات 2001-2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال أسعار المحروقات كما سبق الإشارة، وإن كان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة المحروقات، فقد سجل ميزان المدفوعات سنة 2008 فائضاً بواقع 36.99 مليار دولار بالرغم من أنه سجل عنصراً جديداً من عناصر الهشاشة يتمثل في القفزة النوعية على مستوى واردات السلع والخدمات... هذا ما أدى إلى تدهوراً عنيفاً خلال السنة اللاحقة 2009، نتيجة الصدمة الخارجية التي سببت تراجعاً في عائدات النفط ما انجر عنه تدهور إلى 3.86 مليار دولار.

سنة 2013 يواصل ميزان المدفوعات أدائه المتراجع ليؤكد هشاشة الوضع الخارجي الجزائري حيث سجل 0.13 مليار دولار كفائض أمام تراجع أداء الصادرات خاصة من المحروقات، كما يشهد على ذلك التطور المسجل في ظرف يتميز باستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع خلال نفس السنة.

سنة 2014، يسجل ميزان المدفوعات التجاري أول نكسة له منذ سنة 1997 بتسجيل عجز بواقع 5.88 مليار دولار نتيجة الوضع المتردي لمؤشرات الخارجية الجزائري ونعني بذلك تدهور صادرات البلاد خاصة المحروقات في ظل تدهور سعر البرميل من النفط 100 دولار والتي لا تزال هومي حتى ما بعد سنوات الدراسة، إضافة على تنامي حجم الواردات خاصة الخدمات، بالرغم من أن الجزائر تخلصت من المديونية الخارجية إلا أننا نرى بأنه إذا استمر هذا الوضع فإنه من المحتمل لجوء الجزائر إلى الاستدانة خاصة وأن احتياطي الصّرف الجزائري قد أهلتك بعد حالات التغطية التي اعتمدها منذ 2009.



2 - السّياسة التّقديّة في الجزائر:

أ - مستوى تدخّلات بنك الجزائر:

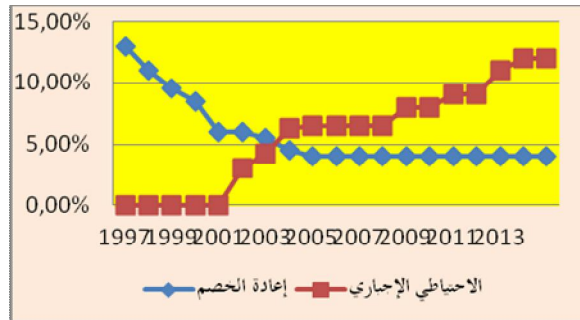
بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح التّقدي وفقاً للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض 03-11، تمّ تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر بصدور القانون المعدل لهذا الأخير 10-04، حيث تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصّرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة التّقديّة، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضيظ سوق الصّرف. وقد حدد المجلس النقد والقرض لبلوغ أهداف السّياسة التّقديّة المسطرة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السّياسة التّقديّة التالية¹⁶:

- عمليات إعادة الخصم و النقد.
- الحد الأدنى للاحتياطيات الإجمالية .
- عمليات السوق المفتوحة.
- التسهيلات الدائمة.

قبل إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض في 2010، كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة التّقديّة. يُسند تنفيذ السّياسة التّقديّة إلى بنك الجزائر، وذلك استناداً إلى الأدوات التّقديّة المحددة من طرف مجلس النقد والقرض. نتيجة لذلك يتدخل بنك الجزائر، بواسطة استخدام الوسائل التّقديّة سواء خص ذلك عملياته مع المصارف خارج السوق التّقديّة (إعادة الخصم، أخذ ومنح الأمانات، تسيقات)، أو عملياته في السوق التّقديّة من خلال عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت أو النهائي واسترجاعات السيولة عن طريق المناقصات (وكذا متابعة التنظيم في مجال الاحتياطيات الإجمالية¹⁷.

ب - عمليات إعادة الخصم والنقد: تتميز معدّلات إعادة الخصم في الجزائر بالثبات النسبي علاوة على انها معدّلات ضئيلة، وتتم عن طريق تحديد السقف الإجمالي لإعادة التمويل أي المبلغ الإجمالي الذي يمكن للبنك المركزي منحه للبنوك التجارية، سقف إعادة خصم السندات العمومية خاصة سندات الخزينة.

الشكل رقم (11): معدّلات إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie, Bulletin Statistique De La Banque Algeria 1995-2014.

ب . الحد الأدنى للاحتياطيات الإجمالية: والتي أعيد تحديد الإطار العملي للاحتياطيات الإجمالية في 2004، تعتبر الاحتياطيات الدنيا الإجمالية أداة مؤسسية خاصة للسياسة التّقديّة، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية، على أساس معدل

¹⁶ - المادة 10، نظام رقم 09 - 02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بالعمليات السّياسية التّقديّة وأدواتها وإجراءاتها، جريدة رسمية رقم 53، الصادرة في 13 سبتمبر 2009.

¹⁷ - La Banque d'Algérie, , Op-Cite, 2013, P108



شهري. يحدد النظام 04-02، المحدد لشروط تكوين الاحتياطيات الإيجابية الدنيا المبادئ العامة والمتمثلة في تحديد الهيئات الملزمة بتشكيل الاحتياطيات الإيجابية والمعدل الأقصى لهذه الاحتياطيات والقاعدة التي تحسب عليها، أي الودائع بالدينار، وفترة تكوين الاحتياطيات والمكافأة المتعلقة بها وكذا العقوبة المطبقة في حالة عدم تكوين الاحتياطيات الإيجابية التنظيمية أو في حالة تكوينها إلى حد غير كاف.¹⁸

ج - التضخم في الجزائر:

تناغما مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض 10-04 التي تعطي إرساءً قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، أخذ توقع التضخم على المدى القصير أهمية خاصة في هذا الصدد، عزز بنك الجزائر العمل على التنبؤ على المدى القصير لمعدل التضخم قصد ضمان متابعة هدف التضخم ابتداء من 2010. ويتمثل في النموذج التالي:

1 - نموذج معدلات التضخم في الجزائر: يهدف النموذج إلى تحديد العناصر المناسبة لتفسير التطور على المدى المتوسط لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك (التضخم على المدى المتوسط) في الجزائر ويسمح هذا النموذج بتحديد العوامل التي تفسر التضخم وبتعيين مساهماتهم في التضخم الكلي. يعد النموذج المسند على نظرية الطرق الكمية المطبقة على السلاسل الزمنية، من نوع نموذج منتهج تصحيح الخطأ VECM، يهدف من جهة إلى الكشف عن العناصر المحددة للتضخم انطلاقا من المعادلة المقدرة على المدى الطويل الأجل، وإلى قياس مدى مساهمة كل منهما في تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك. من جهة أخرى يرتكز هذا النموذج على انحدار المعطيات الشهرية خلال الفترة 2000-2013 للمتغير المراد تفسيره (مؤشر الأسعار عند الاستهلاك-IPC) على المتغيرات الأربع التي تعتبر مستقلة-مفسرة.¹⁹

- الكتلة النقدية في مفهوم M_2 خارج ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات وخارج الودائع بالعملة الصعبة؛
- تضائل مؤشر أسعار المواد ذات محتوى قوي من الاستيراد بسعر الصرف الفعلي الاسمي TCEN ؛
- معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار مقابل عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين؛
- مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي العمومي والخاص للصناعة الغذائية؛

2 - التحليل الاقتصادي للنتائج الاحصائية

لا يزال صانعو السياسة التقدي والمالية اليوم في الجزائر وجميع أنحاء العالم على حد سواء بين شقي رحى يواجهون مهمة جسيمة تتمثل في تحقيق أوضاع اقتصادية مستقرة مع العبور باقتصادياتهم سالمة من فترة النمو المتباطئ واحتوائهم التضخم وتكتسب الجهود المتعددة الأطراف أهمية خاصة في الظروف الراهنة لمعالجة الاضطرابات المالية والتقدي.

3 - فعالية بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يسعى صانعو السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق توازن بين دعم النشاط الاقتصادي في مواجهة فترة الهبوط، وشدة عسر الأوضاع المالية وبين التأكد من أن التحول المستمر في الأسعار النسبية التي تغلفه طفرة من أسعار السلع والخدمات لا يدفع نحو الارتفاع المتواصل في معدلات التضخم على غرار ما حدث في تسعينات القرن الماضي يبحث التحليل أدناه فيم إذا كان يمكن استخدام السياسة التقدي لدعم السياسة الاقتصادية في الجزائر لاسيما إبان موجة الهبوط الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق التساؤل الذي نبحث عن الإجابة عنه هو مدى قدرة بنك الجزائر في الحفاظ على مستوى الناتج الإجمالي الداخلي بالاعتماد على آليات السياسة التقدي.

التحليل الإحصائي أدناه يوضح أثر السياسة التقدي المثلثة بالتوسع في القاعدة التقدي M_2 ، ومعدل الفائدة بين البنوك Réescompte، إضافة إلى معدل الاحتياطي الإلزامي réserves obligatoires، وأثرها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وقد تم اعتماد مؤشرات مستقلة تمثلت في رصيد الاستقرار الداخلي المعبر عنه بالناتج الداخلي الإجمالي (PIB) مدعما ببعض مؤشرات الهامة للنشاط الاقتصادي كالتضخم (INF)، البطالة (CHMG)، الاستهلاك الداخلي الإجمالي (DIB)، أما من ناحية الاستقرار الخارجي فقد تم تمثيله بتوازن ميزان المدفوعات (SLD, BAL-PAIM).

¹⁸ - La Banque d'Algérie, , Op-Cite, 2013, P111

¹⁹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص178.



المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

سنحاول تبيان لأثر بنك الجزائر عن طريق تدخلاته من أجل دعم عناصر التوجه الاقتصادي الممثل أساسا في متغيرات مربع كالدور لأهداف السياسة الاقتصادية، وعليه تم رصد أهم المؤشرات التي نرى انه من شأنها أن تؤثر على هذه المتغيرات، ومصنوفة الارتباط أدناه توضح مستوى العلاقة بين هذه المتغيرات.

جدول رقم (12): مصنوفة الارتباط لمعامل Pearson لفاعلية السياسة النقدية في الجزائر

Correlations

		Réecom pte	réserves obligatoi res	M02	SLD,BA L-PAIM	INF	CHMA G	PIB
Réesco mpte	Pearson Correlation	1	-,157	-,646**	-,484*	,053	,770**	-,671**
	Sig. (2-tailed)		,533	,004	,042	,834	,000	,002
	N	18	18	18	18	18	18	18
réserves obligatoi res	Pearson Correlation	-,157	1	,520*	-,342	-,119	-,236	,438
	Sig. (2-tailed)	,533		,027	,165	,638	,346	,069
	N	18	18	18	18	18	18	18
M02	Pearson Correlation	-,646**	,520*	1	,105	,332	-,845**	,992**
	Sig. (2-tailed)	,004	,027		,677	,179	,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS20.

تُظهر مصنوفة الارتباط بين متغيرات السياسة النقدية بتدخلات بنك الجزائر والمثلة أساسا في المجمع النقدي M02 ومستوى معدلات إعادة الخصم بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي، ومدى أثرها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وقد تضمنت ما يلي:

1 - معدل إعادة الخصم (سعر الفائدة ما بين البنوك): تبين عند مستوى المعنوية (05% = α) وجود علاقة طرية قوية إلى حد ما مع البطالة بلغت نسبة 77%، بحيث كلما زاد سعر إعادة الخصم أثر ذلك على البطالة بشكل موجب، وهو الحالة غير مرغوب فيها بحيث أن تراجع مستوى الاستثمار الذي يتأثر بشكل قوي وعكسي مع المعدل السابق، سيؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار الذي يستقطب العمالة وهذا هو الأثر غير المباشر لسعر إعادة الخصم على البطالة.

كذلك تبين وجود علاقة قوية إلى حد لكن بشكل عكسي مع الناتج الداخلي بواقع وأيضا التوازن الخارجي الممثل بميزان المدفوعات وإن كان بشكل ضعيف نسبيا بواقع -48%، حيث يعكس الأول مستوى -67% أي أن حجم الناتج الداخلي من شأنه أن يتأثر سلبا إذا ما ارتفعت معدلات إعادة الخصم والتي تؤثر بشكل قوي على حجم العمالة وعوائد عوامل الإنتاج، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فإن بنك الجزائر يلعب دورا مهما في التأثير على الادخار للحفاظ على توازن الميزان الخارجي، بحيث يرفع ويخفض هذه الأخيرة وفق ما تقتضيه الضرورة أي في حالات الفائض



كما في حالات العجز الخارجي ولكن تبقى هذه القناة غير فعالة تقريبا في الجزائر وما أشار إليه مصفوفة الارتباط. أما بالنسبة لمؤشر التضخم فقد تبين عدم وجود علاقة عند مستوى المعنوية السابقة، بمعنى أن محددات التضخم تتمثل في عناصر خلاف أسعار الفائدة.

2- معدل الاحتياطي الإلزامي: تبين عند مستوى المعنوية عدم وجود علاقة إحصائية مع أي من المتغيرات السابقة، ما عدا حجم الناتج الداخلي لكن عند ($\alpha = 10\%$) وهذا ما يبين أن هذه الأداة لا تؤثر بشكل مباشر في المؤشرات السابقة، وهذا قد يتناقض والمقومات النظرية إلا أنه يعطي صورة على أن تنقل أثر السياسة النقدية في الجزائر ضعيف من خلال هذه القناة .

3- حجم الكتلة النقدية M_{02} : تبين عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) وجود علاقة عكسية قوية مع البطالة بلغت نسبة 84.5% ، بحيث أنه كلما زادت الكتلة النقدية في الاقتصاد أدى ذلك إلى انخفاض البطالة والأثر يكون من خلال العلاقة مع معدلات الفائدة كما أشرنا آنفا بحيث، كلما نقص حجم المجمع النقدي أدى بالضرورة إلى انخفاض معدلات الفائدة أي انخفاض في أسعار رأس المال وبالتالي ترتفع مستويات الاستثمار والتي تنجر عنها استقطاب عمالة أكثر في الاقتصاد وهو الأثر المطلوب، وعليه تكون أثر السياسة النقدية هنا قوية إلى حد ما. من ناحية أخرى تبين وجود علاقة طردية وقوية جدا بين كل من M_{02} & PIB لما توفره هذه الأخيرة من أثر على حجم الاستثمار من خلال قناة سعر الفائدة وبالتالي على الناتج الإجمالي. بينما اتضح عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) مع كل من التضخم وصيد ميزان المدفوعات.

وعليه من خلال ما تقدم يمكن القول أن بنك الجزائر ومن خلال الآليات المتاحة والتي تمثلت أساسا في أسعار الفائدة ما بين البنوك إضافة إلى الاحتياطي الإلزامي والمجمع النقدي M_{02} ، استطاع ضبط عنصر البطالة والناتج الداخلي بالرغم من أن هذا الأخير يخضع لمقاربة عوائد المحروقات أكثر من أثر توجهات السياسة النقدية، وقد أظهر عيانا عدم نجاعة بنك الجزائر في ضبط أسعار التضخم ويبقى رصيد العلاقات الخارجية محمدا بمتغيرات أخرى لذلك تقبل الفرضية الأولى بالقول بأن بنك الجزائر يسعى إلى ضبط مؤشرات التوازن والاستقرار الداخلي كونها تترجم إلى حد كبير الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

النتائج والتوصيات:

من خلال الورقة البحثية هذه ولصعوبة تحليل أوجه الاقتصاد الكلي عامة حاولنا أن نعرض دور البنوك المركزية كموجه للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل اقتصادي لفترة الممتدة 1996-2014 والتي نرى بأنه تمس أهم مراحل سيرورة الاقتصاد الجزائري بعد اعتماد نهج اقتصاد السوق بالإضافة إلى طبيعة هذه المرحلة التي اتسمت بخلفيات اقتصادية اجتماعية وأخرى جيوسياسية، ومن خلال الدراسة تم إبراز أهم مقومات الاقتصاد الجزائري وإبراز الخلفية الاقتصادية التي يبنى عليها، من أجل ذلك ركزت هذه الدراسة على الإجابة عن تساؤل مهم يدور حول مساهمة البنك المركزي الجزائري (يدعى في هذا الصلب بنك الجزائر) في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل أهم ركائز الاقتصاد الجزائري وبالرغم من عدم الوصول إلى إجابة فصل لهذا التساؤل إلا أنه تم التوصل إلى بعض النقاط المهمة نوجزها في جملة النتائج المتوصل إليها.

- تعد مؤشرات المالية العامة والتي تمثلت أساسا في الموازنة العامة ذات أداء متباين حيث اتسمت بمرحلة من عدم الاستقرار والتوازن خلال فترة 1996-2000، تلتها مرحلة استقرار عال خلال فترة 2002-2008 ثم لتدهور مجددا بسبب تدهور الأصول العامة للمحروقات؛
- تحليل منحني فيليبس بالرغم من كشف عن بعض التمايز في بعض السنوات المالية إلا أنه أظهر أن الجزائر إلى حد ما لا تتحكم في مستويات البطالة بالرغم من أن مستوياتها انخفضت كثيرا مما كانت عليه إلا أن الامتيازات التي حصلت عليها الجزائر توحى بأنه كانت قادرة بتشجيع عمالة أكثر في الاقتصاد، من ناحية أخرى تبقى مستويات التضخم معتبرة نوعا ما خلافا لما صرح به بنك الجزائر جملة وتفصيلا حول تحكمه بالاستقرار العام للأسعار .
- بالنسبة لمؤشرات الناتج الوطني الإجمالي والحقيقي منه اتضح أن الدخل الوطني مبني أساسا على قطاع المحروقات ؛
- بالنسبة لمؤشرات المديونية اتضح أن الجزائر حققت طفرة نوعية في التخلص من مجمل ديونها الخارجية خاصة الأقساط الخاصة بخدمة الدين التي أثقلت كاهل الجزائر وديون أخرى خاصة المجدولة منها؛
- أشارت الدراسة إلى أن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لا يزال بعيد المنال وذلك ما وضحته التحليل الإحصائي؛



- يتضح وجود قصور كبير في توجهات السياسة الاقتصادية المدعومة بالسياسة التقديية غير الفعالة نسبيا والتي يعود السبب في ذلك للتسرب التقدي الكبير خارج قطاع المصرفي، إضافة لمنظومة مصرفية لا تلعب دورا فعالا في الاقتصاد المالي، بالرغم من مستويات الادخار الهائلة التي تم تعبأها خلال فترة 2002-2013، والذي كشف عن منظومة ذات خلل في جودة الأصول نهيك عن وضع من اللأرشادة اقتصادية؛
- اتضح من خلال الدراسة أن الاستقرار الاقتصادي لا يتأتى إلا من خلال دعم أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في نمو معتبر للاستثمارات ومستويات متدنية من البطالة والتضخم إضافة إلى الاستقرار الخارجي؛

وعليه من خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع بالقول- وبتحفظ- إنه وفضلاً إلى تحسن إيرادات الجزائر الإجمالية من المحروقات طوال الفترة 2002-2013 والذي سمح بان يكون لها هامش مناورة كبير مكنها من مواجهة الصدمة الخارجية القوية 2008-2009، إلا أن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر يعد رهينة إلى قطاع المحروقات وهذا ما أثبتته الانكشاف الكبير 2015-2016 لمجمل المؤشرات الاقتصادية. وأن قدرة بنك الجزائر محدودة نسبيا في التأثير على توجهات السياسة الاقتصادية الرامية إلى رفع مستويات الرفاهية في الجزائر، وأن اجتهاداته والتي نرى بأنها تحاول بحق اتخاذ مجرى حقيقي لدعم توجهات السياسة الاقتصادية والمدعومة بسياسة مالية تلعب دورا معتبرا في أحيان كثيرة قد تحد من أثر السياسة التقديية للبلاد، إلا انه قد تم تحقيق بعض المزايا المهمة، والتي تعد التبعية الخارجية أهم بند فيها إضافة لتحقيق مستويات مقبولة من البطالة.

من خلال هذا التحليل والنظر إلى الفترة المقبلة يرحح أن تبقى إستندات الاقتصاد الجزائري والتي تتمثل أساسا في أسعار المحروقات متدنية، مما قد يسبب حالة من الكبح في الاقتصاد -حالة هبوط أسوء من الوضع الراهن- ما لم يتم التدخل بإجراءات جدية للوقوف مجددا بالاقتصاد. لذلك ومن أجل تدعيم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر نحن نرى بأن يتم دعم التكامل بين السياسة التقديية والمالية للبلاد، من خلال خلق مناخ ملائم للاستثمار ببعديه المحلي والأجنبي من أجل إعطاء دفعة قوية تحاول تصحيح التوجهات الاقتصادية، والذي سيضع دون شك اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد جزائري قوي، متنوع، منيع، مستقل عن قطاع الرريع، والأهم من ذلك سيضع الأساس الأول لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في البلاد.



المراجع:

- 1- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي- الأسس النظرية، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع .
- 2- حول عبد القادر، أثمر السياسة التقديرية على النمو الاقتصادي في الجزائر - 1990 - 2006 ، جامعة سعيدة .
- 3- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة التقديرية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية-(نظرية، تحليلية،قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2010.
- 4- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2010، ص 195.
- 5-Banque des Règlements Internationaux-BIS, Le rôle des banques centrales dans la stabilité macroéconomique et financière, Papers n° 76, 2014.
- 6- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 7- حسين كامل فهمي، السياسة التقديرية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، دون طبعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006.
- 8- سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي- مع إشارة لحالة العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة- العراق، 2009.
- 9- <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FR.INR.RINR.html> .
- 10- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والتقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2013.
- 11- بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات- دراسة حالة الجزائر، جامعة وهران - الجزائر.
- 12- المادة 10، نظام رقم 09 - 02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بالعمليات السياسية التقديرية و أدواتها و إجراءاتها، جريدة رسمية رقم 53، الصادرة في 13 سبتمبر 2009.